EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

دراسة

أداء المرأة الأردنية في المؤشرات العالمية (2018–2024)

التحولات المرتبطة بالتمكين والمشاركة

مركز مؤشر الأداء | كفاءة

عمان، الأردن

أكتوبر / تشرين الأول، 2025

مركز مؤشر الأداء | كفاءة – هاتف 96264018726+ ص.ب 962 ، عمان 11941 ، الأردن

Email: Info@al-adaa.net

www.al-adaa.net

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة المركز لتدريب وتأهيل الشباب بمهارات مراقبة وتقييم الأداء بدعم من المؤسسة الأوروبية للديموقراطية

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه الدراسة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات، أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.

EUROPEAN ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

مركز مؤشر الأداء
Performance Index Center
KAFA'A | كفاءة

فريق البحث

ايناس العجارمة هديل الغويري

أحمد الضمور ربى العواملة

مؤيد العزام

تالا الحباشنة صبا الحسني

ليان عطية مايا الكردي

محمد رامي قره شولي

الفهرس

مقدمة..... 1

المنهجية..... 2

نظرة تحليلية عامة على أداء المرأة الأردنية في المؤشرات العالمية (2018–2024)..... 3

تحليل تطور الأداء عبر المجالات الأربعة الرئيسية..... 7

أولاً: الاقتصاد..... 7

ثانياً: التعليم..... 12

ثالثاً: التمكين السياسي للمرأة..... 14

رابعاً: النوع الاجتماعي..... 17

التقييم الختامي..... 19

التوصيات..... 20

المراجع..... 22

مقدمة

يعد تتبع وضع المرأة في المؤشرات العالمية مدخلًا أساسيًا لفهم مستوى التقدم الفعلي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. فمن خلال هذه المؤشرات يمكن الكشف عن الفجوات النوعية في مختلف القطاعات وتحديد مكامن القوة والقصور في السياسات العامة، إضافةً إلى تقييم مدى فاعلية الإجراءات المتخذة لتمكين المرأة. وتكمن أهمية هذا الرصد في اعتماده على معايير دولية موحدة تتيح إجراء مقارنات دقيقة عبر الزمن ولا سيما خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024. وفي ظل التزام الأردن والمجتمع الدولي بأجندة التنمية المستدامة 2030، وخاصةً الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين يكتسب تحليل هذه المؤشرات قيمة مضاعفة لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية على أرض الواقع.

وتبرز الفترة ما بين عامي 2018 و2024 كمرحلة تحليلية محورية لعدة أسباب، من أبرزها:

- أنها شهدت تحولات جيوسياسية واقتصادية كبرى على المستوى العالمي، وفي مقدمتها جائحة كورونا التي انعكست آثارها بشكل غير متساوٍ على النساء.
- تزامنها مع تسارع واضح في وتيرة الإصلاحات التشريعية بعدد من الدول، بما يعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ويدعم مشاركتها في مختلف المجالات.
- كونها تمثل دورة زمنية مكتملة لإصدار تقارير دولية رئيسية مثل تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر المرأة والأعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي، مما يتيح تحليلًا أعمق للاتجاهات بعيدة المدى بدلًا من الاكتفاء بتقييمات سنوية متفرقة.
- ارتباط نهايتها بالمراجعة النصفية لأهداف التنمية المستدامة 2030، الأمر الذي يمنح هذه المرحلة أهمية تقييمية إضافية على مستوى السياسات الوطنية والتزامات الدولة الدولية.

تركز المؤشرات الأساسية في هذا السياق على أربعة أبعاد مترابطة:

1. **الاقتصاد:** ويقاس عبر فرص العمل، والفجوة في الأجور، والوصول إلى المناصب القيادية، وريادة الأعمال.
2. **التعليم:** ويشمل معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والعالي، والتميز الأكاديمي، ومحو الأمية.
3. **التمكين السياسي:** ويركز على التمثيل في البرلمانات والحكومات، والمشاركة في صنع القرار.
4. **النوع الاجتماعي:** يركز على الفجوة ما بين الرجل والمرأة في المشاركة الاقتصادية والفرص والتحصيل التعليمي، والصحة والبقاء والتمكين السياسي.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة تحليلية تستند إلى بيانات ومعلومات متنوعة جمعت من مصادر محلية ودولية موثوقة، وذلك وفقًا للتالي:

- التقارير المحلية الصادرة عن مراكز الدراسات، والوزارات، والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة.
- قواعد البيانات الدولية الصادرة عن البنك الدولي، ومنظمة اليونسكو، والمنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى بيانات مجلس العلاقات الخارجية (برنامج المرأة والسياسة الخارجية).
- مراجعة متعمقة للتشريعات الوطنية المرتبطة بمشاركة المرأة السياسية، وفي مقدمتها قانون الأحزاب وقانون الانتخاب لعام 2022.
- البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.

وقد شمل نطاق الدراسة تحليل المؤشرات الدولية والتقارير ذات الصلة بأداء المرأة الأردنية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2018 و2024، مع مراعاة حدود توفر البيانات لكل مؤشر. وتم إجراء التحليل من قبل فريق بحث متخصص تبعته سلسلة من الاجتماعات التشاورية بهدف التوصل إلى توافق حول المحاور الرئيسة للتقرير وآليات عرض النتائج وربطها بالأهداف المركزية للدراسة.

نظرة تحليلية عامة على أداء المرأة الأردنية في المؤشرات العالمية (2018–2024)

سجل ترتيب الأردن في مؤشر الفجوة بين الجنسين، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحسناً تدريجياً خلال الفترة ما بين عامي 2018 و2024؛ إذ ارتقى من المرتبة 138 من أصل 149 دولة في عام 2018 إلى المرتبة 123 من بين 146 دولة في عام 2024. كما ارتفعت درجة المؤشر من 0.605 إلى 0.652 خلال الفترة ذاتها، مما يعكس تقدماً ملموساً في بعض الجوانب. إلا أن هذا التحسن لا يزال دون المستوى العالمي المتوسط، ولا يضع الأردن ضمن قائمة الدول المتقدمة إقليمياً في تقليص الفجوة بين الجنسين، حيث تقدّمت عليه دول عربية أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وتونس، في التصنيفات الأحدث.

تطور الأداء عبر المجالات الأربعة الرئيسية :

1. الاقتصاد

1.1 الوضع الحالي

- يُظهر الوضع الحالي أن الإطار الاقتصادي للمرأة في الأردن ضمن مؤشر المرأة والأعمال والقانون (WBL) سجّل تقدماً ملحوظاً في مجالات الأجر، وبيئة العمل، وريادة الأعمال، لكنه ما يزال يعاني من قيود في التنقل وحماية العمل والمعاشات التي تعيق تحقيق المساواة الاقتصادية الكاملة.
- حل الأردن في المرتبة 129 عالميًا ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين من حيث مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- وفي عام 2024، أقر التشريع الأردني ولأول مرة صراحةً حظر التمييز في التوظيف على أساس الجنس، كما أزيلت جميع القيود القانونية التي كانت تحد من قدرة المرأة على العمل.

2.1 التحولات

- شهد مؤشر المرأة والأعمال والقانون (WBL) تحسّناً هيكلياً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي العام، حيث ارتفعت الدرجة الكلية من 35 نقطة في عام 2019 إلى 59.4 نقطة في عام 2024، ما يعكس توسّع نطاق الحقوق الاقتصادية للمرأة وتحسّن البيئة التشريعية الداعمة لمشاركتها في سوق العمل وريادة الأعمال.
- سُجل تحسن طفيف في درجة مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين من حيث مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت من 0.375 في عام 2018 إلى 0.536 في عام 2024.

3.1 الإصلاحات

- رفع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً (2020).
- إقرار الحق في الحصول على تمويل دون تمييز بين الجنسين (2021).
- إلغاء القيود المفروضة على شَغل النساء للوظائف في القطاعات الصناعية (2023).

2.التعليم

1.2 الوضع الحالي

- التعليم العالي: سجلت نسبة التكافؤ بين الجنسين 10.74 لصالح الاناث لعام 2024، مما يشير إلى تفوق ملحوظ في معدلات التحاق الإناث بالتعليم العالي.
- محو الأمية: أحرز محور نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بالأردن بشكل عام ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين (0.994 للعام 2024 مقارنة ب 0.992 لعام 2022)، وهي نسبة مرتفعة تعكس فعالية جهود التعليم الأساسي.
- التصنيف العالمي: حل الأردن في المرتبة 45 عالميًا في محور التعليم ضمن تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2024.

2.2 التحولات

- شهد معيار التحصيل التعليمي ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين تقدم ايجابي مستقر في درجة الأداء، حيث بلغ 0.998 لعام 2024، مقارنة بـ 0.991 و 0.993 للعامين 2021 و 2022 على التوالي، وهو ما يعكس الحفاظ على مستوى متقدم نسبيًا في هذا المجال.

3.2 التحديات

- استمرار ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مما يحد من فرص توظيف الخريجين والخريجات.
- تفاوت ملحوظ في العدالة التعليمية بين المحافظات، ما يؤدي إلى فجوات جغرافية في فرص الوصول إلى تعليم نوعي ومتوازن.

3. التمكين السياسي للمرأة

1.3 الوضع الحالي

- التمثيل الوزاري: ارتفعت نسبة النساء في المناصب الوزارية من (7.1٪) في عام 2018 إلى (22.2٪) في عام 2024.
- التمثيل البرلماني: انخفضت نسبة النساء في مجلس النواب بعد انتخابات 2020 لتبلغ نحو (11.5٪) (15 نائبة من أصل 130 مقعداً)، ثم ارتفعت في انتخابات 2024 إلى (19.6٪) (27 نائبة من أصل 138 مقعداً).
- المرتبة العالمية: تحسّن ترتيب الأردن في المؤشر الدولي للتمكين السياسي للمرأة من المرتبة 129 من أصل 149 دولة في عام 2018 إلى المرتبة 115 من أصل 146 دولة في عام 2024.

2.3 التحولات

- شهد العام 2024 تحولاً ايجابياً لصالح النساء بحصولهن على 27 مقعد من أصل 138 مقعداً بعد انتخابات 2024.

3.3 الإصلاحات

- تطبيق نظام الكوتا النسائية لضمان حد أدنى من التمثيل البرلماني للنساء، رغم محدودية أثره على المشاركة الفعلية في صنع القرار.
- إصدار قانون الأحزاب الجديد لعام 2022، والذي أوجب على الأحزاب السياسية إدراج اسم امرأة ضمن أول خمسة مرشحين في القوائم الحزبية.

4. النوع الاجتماعي

1.4 الوضع الحالي

- وفق مؤشر "مؤشر الفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Index) "، وكما ذكر سابقاً فقد تحسّن أداء الأردن من المرتبة 138 من أصل 149 دولة في عام 2018 إلى المرتبة 123 من بين 146 دولة في عام 2024.

2.4 التحولات

- مؤشر الفجوة بين الجنسين: ارتفعت درجة المؤشر من 0.605 لعام 2018 إلى 0.652 في عام 2024.

3.4 تحليل التحولات والسياسات المؤثرة

تمثل أبرز أوجه التحسن في الجانب التشريعي، من خلال إصلاحات قانونية شملت ما يلي:

- وفقًا لمؤشر(WBL) ، تم إلغاء القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً بموجب تعديلات عام 2020، إلى جانب سن تشريعات تلزم بالمساواة في الأجر مقابل العمل ذي القيمة المتساوية.
- بموجب نفس المؤشر، أُقرت إجازة الأبوة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام في تعديلات عام 2020.
- تعديل قانون العمل رقم (10) لسنة 2023، الذي نصّ على حظر التمييز على أساس الجنس في التوظيف، وتجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل.

4.4 أسباب التراجع النسبي في الترتيب العالمي

- بطء تنفيذ السياسات على أرض الواقع مقارنةً بسرعة الإصلاحات في دول أخرى منافسة.
- استمرار الفجوة بين التفوق الأكاديمي للإناث والفرص الاقتصادية المتاحة، حيث لم ينعكس التقدم التعليمي على مستوى المشاركة الاقتصادية أو تولي المناصب القيادية.
- بقاء القيود الاجتماعية قائمة، إذ تُظهر البيانات أن عدداً كبيراً من النساء يواجهن صعوبات في بدء أعمال خاصة بسبب محدودية الوصول إلى التمويل، وضعف شبكات الدعم، والضغوط الاجتماعية.

تحليل تطور الأداء عبر المجالات الأربعة الرئيسية

أولاً: الاقتصاد

1. مؤشر المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)

مؤشر المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law – WBL) هو أداة عالمية يصدرها البنك الدولي، ويهدف إلى قياس مدى توافر البيئة التشريعية والقانونية الداعمة للمساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية. ويركز المؤشر على حقوق النساء وقدرتهن على المشاركة الكاملة في سوق العمل، بما يشمل الوصول إلى فرص العمل، الأجور، التنقل، الزواج، الأبوة والأمومة، ريادة الأعمال، الملكية، والمعاشات التقاعدية. ويُستخدم المؤشر لمقارنة الأداء بين الدول، وتحديد الفجوات التشريعية التي تحتاج إلى إصلاحات لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

⇐ تحليل تطور المؤشر

يُلاحظ من البيانات الصادرة عن مؤشر المرأة والأعمال والقانون (WBL) خلال الأعوام (2019 – 2024) أن القيمة الإجمالية للمؤشر شهدت تحسنًا ملحوظًا، إذ ارتفعت من 35 في عام 2019 إلى 59.4 في عام 2024، وذلك نتيجة إدخال تعديلات تشريعية بارزة على قوانين العمل. ومع ذلك، بقيت بعض المؤشرات الفرعية مثل "الزواج" و"التنقل" و"المعاشات" دون تغيير، ما يعكس استمرار الجمود التشريعي في هذه المجالات وعدم تحقيق تقدم يُذكر فيها.

أما على مستوى المؤشرات الفرعية:

- تحسّن مؤشر الأجر من 25 نقطة في عام 2019 إلى 75 نقطة في عام 2020، مدفوعاً بإقرار تشريعات تعزّز مبدأ المساواة في الأجور وكان هناك تحسن أخر خلال عام 2024 بـ 25 نقطة مدفوعاً بتعديل قانون العمل رقم 10 لسنة 2023.
- سجّل مؤشر ريادة الأعمال نقلة نوعية من 75 نقطة في عام 2019 إلى 100 نقطة اعتباراً من عام 2021، نتيجة التعديلات القانونية التي تمنع التمييز في الوصول إلى التمويل.
- ارتفع مؤشر الأبوة والأمومة من 20 نقطة في عام 2019 إلى 40 نقطة في عام 2020، عقب إقرار إجازة أبوة مدفوعة الأجر.
- في المقابل، حافظت مؤشرات مثل الزواج، وحقوق الملكية، والمعاش التقاعدي على استقرارها دون تغيير، مما يشير إلى غياب إصلاحات قانونية مؤثرة في هذه الجوانب.
- أما مؤشر مكان العمل، فقد قفز لمستوى 75 عام 2024، بسبب التعديلات التي طرأت على التشريعات ذات العلاقة.

نقاط القوة والضعف

جدول (1): نقاط القوة والضعف لمؤشر المرأة والأعمال والقانون (Women, Business and the Law)

نقاط القوة	نقاط الضعف
تحقق تحسّن ملحوظ في دعم ريادة الأعمال والتمويل المخصص للنساء	استمرار ضعف مؤشر بيئة العمل، رغم الإصلاحات القانونية الأخيرة
صدور تشريعات حديثة تهدف إلى مكافحة التمييز والتحرش في بيئة العمل	جمود في المؤشرات الاجتماعية، مثل الزواج، دون تسجيل تقدم يُذكر
إدخال تحسينات على سياسات الإجازات، شملت إقرار إجازة أبوة مدفوعة الأجر	

الإصلاحات المؤثرة عبر السنوات:

- ← 2019–2020: رفع القيود المفروضة على عمل المرأة ليلاً، بالإضافة إلى إقرار إجازة أبوة مدفوعة الأجر.
- ← 2021: أُزيلت متطلبات الحصول على جواز السفر، كما تم إدخال تشريعات تحظر التمييز في الحصول على التمويل.
- ← 2023: تعديل قانون العمل رقم 10 لسنة 2023، وذلك بتضمينه أحكاماً صريحة تحظر التمييز والتحرش، إلى جانب إزالة القيود المفروضة على عمل النساء في بعض القطاعات الصناعية.

يعرض الجدول أدناه تطوّر أداء الأردن في مؤشر "المرأة، أنشطة الأعمال، والقانون" خلال الفترة ما بين عامي 2019 و2024. تمثّل القيم الواردة في الأعمدة مؤشرات فرعية يُقاس كل منها على مقياس من 0 إلى 100، حيث تشير الدرجة 100 إلى تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في المجال المعني، بينما تعكس الدرجات الأدنى وجود قيود قانونية أو تشريعية تعيق تلك المساواة.

على سبيل المثال، تُعبر الدرجة 0 في مؤشر "مكان العمل" عن غياب الحماية القانونية أو استمرار وجود عوائق تشريعية تحول دون مشاركة النساء الكاملة في سوق العمل.

جدول (2): تحليل بيانات الأردن – مؤشر المرأة والاعمال والقانون (2019-2024)

السنة	النتيجة الكلية (مؤشر WBL Score)	التنقل	مكان العمل	الأجر	الزواج	الأبوة والأمومة	ريادة الأعمال	الأصول	المعاش التقاعدي	التغييرات أو الإصلاحات القانونية
2019	35.0	25	0	25	20	20	75	40	75	استمرار القيود على عمل النساء ليلاً، تشريع المساواة في الأجر للعمل المتساوي القيمة، منح إجازة أبوة لمدة 3 أيام.
2020	40.6	0	0	75	20	40	75	40	75	رفع القيود على عمل النساء ليلاً، إقرار المساواة في الأجر، اعتماد إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة 3 أيام.
2021	46.9	25	0	75	20	40	100	40	75	إلغاء اشتراط موافقة جواز السفر للنساء، حظر التمييز في الوصول إلى التمويل، وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان لريادة الأعمال.
2022	46.9	25	0	75	20	40	100	40	75	استقرار المؤشرات واستمرار تطبيق الإصلاحات القانونية المعتمدة في الأعوام السابقة.
2023	46.9	25	0	75	20	40	100	40	75	تعديل قانون العمل رقم (10) لسنة 2023 ، الذي تضمن حظر التمييز في التوظيف على أساس الجنس، وتجريم التحرش الجنسي، وإزالة القيود المفروضة على عمل النساء في بعض القطاعات الصناعية.
2024	59.4	25	75	100	20	40	100	40	75	استمرار العمل بقانون رقم (10) لسنة 2023، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات ذات الصلة.

2. مؤشر الفجوة بين الجنسين – المحور الاقتصادي (Economic Participation & Opportunity)

مؤشر الفجوة بين الجنسين (Global Gender Gap Index – GGGI) يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ويهدف إلى قياس مدى المساواة بين النساء والرجال في أربع مجالات رئيسية، أحدها المشاركة الاقتصادية والفرص. يركز المحور الاقتصادي على مستوى مشاركة النساء في سوق العمل، فرص التوظيف، الأجور، التمثيل في المناصب الإدارية والقيادية، وريادة الأعمال .ويُقدّر المؤشر على مقياس من 0 إلى 1، حيث تشير القيمة 1 إلى المساواة الكاملة بين الجنسين، والقيم الأقل تعكس وجود فجوة اقتصادية بين النساء والرجال.

⇐ تحليل تطور المؤشر

يشير مؤشر المحور الاقتصادي لمؤشر الفجوة بين الجنسين إلى أن الأردن أحرز تحسنًا محدودًا في مشاركات المرأة الاقتصادية بين 2018 و2024، رغم استمرار فجوات واضحة مقارنة بالرجال.

- **المؤشر العام:** شهد المؤشر قفزة من 0.375 في 2018 إلى 0.538 في 2021، ثم استقر تقريبًا حول 0.536–0.542 خلال 2022–2024، ما يدل على تحسن محدود لكنه غير كافٍ لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين.
- **نسبة مشاركة القوى العاملة:** نسب المشاركة بقيت منخفضة، حيث لم تتجاوز 15.6٪ في أعلى معدل عام 2021، مع تراجع نسبي خلال السنوات اللاحقة، ما يعكس استمرار القيود الاجتماعية والاقتصادية.
- **الأجور:** المساواة في الأجور تحسنت قليلاً من 0.626 إلى 0.745، مما يشير إلى تغييرات طفيفة على مستوى التشريعات أو السياسات.
- **الدخل المقدر:** تحسّن تدريجي في الدخل المقدر للنساء، لكنه لا يزال أقل من دخل الرجال بنسبة كبيرة.
- **التمثيل في المناصب القيادية:** شهد تمثيل النساء في المناصب القيادية والإدارية العليا تحسنًا تدريجيًا على مدار السنوات، لكنه يظل محدودًا مقارنة بالرجال.
- **العمالة المهنية والفنية:** ارتفعت مشاركة النساء في الوظائف المهنية والفنية، مما يعكس تقدمًا إيجابيًا، إلا أن النساء ما زلن أقل تمثيلًا من الرجال في هذا القطاع.

3. مؤشر ريادة الأعمال العالمي (Global Entrepreneurship Monitor)

تشير نتائج مؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEM) إلى أن بيئة ريادة الأعمال في الأردن ما تزال تعكس فجوة واضحة بين الجنسين، رغم التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة. فبينما ارتفعت مستويات المشاركة الريادية المبكرة لدى النساء، لا تزال الفجوة قائمة خصوصًا في استمرارية المشاريع واستدامتها، حيث تواجه العديد من الرياديات تحديات متراكمة تتعلق بالتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة، ومحدودية الشبكات المهنية مقارنة بالرجال.

كما يوضح التقرير أن جزءًا كبيرًا من المبادرات الريادية لدى النساء جاء بدافع الضرورة وليس نتيجة لاغتنام الفرص، وهو ما يعكس بيئة اقتصادية واجتماعية لا تزال غير محفزة بما يكفي لريادة الأعمال النسائية، بالرغم من تحسن مستوى الثقة بالقدرات الشخصية وارتفاع نوايا تأسيس المشاريع.

ويتكامل هذا الواقع مع ما يبرزه مؤشر المرأة والأعمال والقانون (WBL) من ناحية القيود التشريعية السابقة على وصول النساء إلى التمويل والعمل. ورغم أن الإصلاحات القانونية الأخيرة ساهمت في تخفيف بعض هذه القيود وتعزيز المساواة في الحقوق الاقتصادية، إلا أن الفجوة العملية في ريادة الأعمال لا تزال قائمة، نتيجة عوامل مرتبطة بالثقافة السائدة، والفرص المتاحة، وضعف منظومة الدعم.

ومن منظور تحليلي، تعكس هذه الفجوة الفرق بين المكتسبات القانونية التي تحسّنت بشكل واضح خلال الأعوام الماضية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ما يزال يقيّد تحول هذه المكتسبات إلى نتائج فعلية. فالإطار التشريعي أصبح أكثر عدالة، لكنه غير كافٍ وحده؛ إذ تحتاج النساء الرياديات إلى سياسات تكاملية تشمل الوصول إلى التمويل، وتسهيل الإجراءات، والتوجيه والإرشاد، ودعم الأسواق، لضمان انتقالهن من المشاركة الريادية المبكرة إلى مشاريع ناجحة ومستدامة.

ثانياً: التعليم

تشير البيانات الممتدة بين عامي 2018 و2024 إلى أن المرأة الأردنية واصلت تحقيق تقدم ثابت في محور التعليم. فقد شهد مؤشر التحصيل التعليمي ضمن التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين تحسّناً طفيفاً عبر السنوات، حيث ارتفع من مستوى قريب من الإغلاق شبه التام للفجوة في 2018 ليعود ويسجّل الدرجة الكاملة تقريباً في عام 2024.

جدول (3): درجة الأردن في مؤشر التحصيل التعليمي حسب السنة

السنة	درجة الأردن من 1.000
2018	0.998
2020	0.991
2021	0.991
2022	0.993
2023	0.994
2024	0.998

ويعكس هذا التقدم قدرة الأردن على تقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث، ليصبح من الدول المتقدمة في هذا المجال. إلا أن الترتيب العام للأردن في التقرير لا يزال يتأثر بعوامل أخرى، من أبرزها انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، مما يستوجب تدخلات تكاملية لتحسين الأداء العام في جميع محاور المساواة بين الجنسين.

كما شهدت مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة تحسناً ملحوظاً، وتفوّقت الإناث على الذكور في نسب الالتحاق بالتعليم العالي كما سيتم توضيحه لاحقاً.

1.2 معيار الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي

يُستخدم معيار التحاق النساء في التعليم العالي ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين لقياس درجة المساواة بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. ويُحسب هذا المعيار من خلال نسبة صافي أو إجمالي الالتحاق بين الإناث إلى الذكور، حيث تعكس القيمة 1.0 حالة المساواة الكاملة بين الجنسين بينما تشير القيم الأعلى من 1.0 إلى تفوق الإناث في معدلات الالتحاق، في حين تعكس القيم الأقل من 1.0 تفوق الذكور.

وتُظهر البيانات الخاصة بالأردن أن الفتيات حققن خلال السنوات الأخيرة معدلات التحاق تفوق نظراءهن الذكور في التعليم الجامعي بشكل مستمر، مما يُعد مؤشراً إيجابياً على تضييق الفجوة التعليمية وتعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع التعليم العالي.

وعلى الصعيد الدولي، تُصنّف منظمة اليونسكو الأردن ضمن الدول التي تجاوزت مستوى المساواة الكاملة لصالح الإناث في التعليم العالي وهو ما ينسجم مع الاتجاهات العالمية في المنطقة العربية حيث تسجل العديد من الدول معدلات مرتفعة ومع ذلك ورغم هذا التفوق الكمي للإناث في معدلات الالتحاق، تُظهر بعض الدراسات أنّ التحدي الحقيقي يتمثل في تحويل هذه المكاسب التعليمية إلى مكاسب عملية في سوق العمل حيث ما تزال مشاركة النساء الاقتصادية في الأردن أقل من المستوى المتوقع مقارنة بمستوى تحصيلهن التعليمي.

جدول (4): نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي حسب السنوات

السنة	القيمة
2018	1.15
2020	1.19
2021	1.19
2022	1.12
2023	1.30
2024	1.34

2.2 معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث في الأردن

تشير البيانات الرسمية إلى أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الأردن شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ معدلها العام حوالي 0.994 في عام 2024. وتعكس هذه المستويات المرتفعة بين النساء الأردنيات نجاح السياسات التعليمية، خصوصًا في مجال التعليم الإلزامي للفتيات، وتشير إلى توسع فرص التعليم الأساسي للنساء. مع ذلك، لا تزال هناك فجوات في بعض المناطق الأقل حظًا، مما يستدعي مواصلة الجهود لتعزيز الوصول إلى التعليم وضمان شمول الفئات السكانية المهمشة.

ثالثاً: التمكين السياسي للمرأة

1. تطور أداء الأردن ضمن محور التمكين السياسي في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي خلال الفترة (2018 – 2024)

يبين الجدول (5) أدناه تطوّر مرتبة الأردن ونقاطه ضمن المؤشر الرئيسي للفجوة بين الجنسين، بالإضافة إلى أدائه في مؤشر التمكين السياسي كمؤشر فرعي، وذلك خلال الأعوام من 2018 حتى 2024.

جدول (5): تطور أداء الأردن في المؤشر العام ومؤشر التمكين السياسي للفجوة بين الجنسين (2018–2024)

السنة	الترتيب العام / عدد الدول	النقطة (المؤشر العام)	الترتيب في التمكين السياسي / عدد الدول	النقطة (التمكين السياسي)
2018	138من 149	0.605	129من 149	0.075
2020	138من 153	0.623	113من 153	0.121
2021	131من 156	0.638	144من 156	0.066
2022	122من 146	0.639	136من 146	0.069
2023	126من 146	0.646	124من 146	0.093
2024	123من 146	0.652	115من 146	0.117

2. مؤشرات التمكين السياسي للمرأة في الأردن (2018 – 2024)

يقدم الجدول (6) التالي تفاصيل أكثر عن نسبة تمثيل النساء في البرلمان والمناصب الوزارية في الأردن، مع ترتيب الأردن العالمي والنقاط المسجلة لكل سنة.

جدول (6): تطور تمثيل النساء في البرلمان والحكومة الأردنية ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي (2018 – 2024)

السنة	النساء في البرلمان الترتيب / النقطة	النسبة المئوية ٪	النساء في المناصب الوزارية الترتيب / النقطة	النسبة المئوية ٪
2018	109 / 0.182	15.4٪	124 / 0.077	7.1٪
2020	113 / 0.182	11.5٪	82 / 0.263	20.8٪
2021	135 / 0.130	11.5٪	130 / 0.104	9.4٪
2022	127 / 0.140	12.3٪	124 / 0.103	9.38٪
2023	127 / 0.140	12.3٪	88 / 0.200	16.67٪
2024	124 / 0.151	19.6٪	75 / 0.286	22.22٪

اتسم محور التمكين السياسي، بالأداء المتذبذب عبر السنوات ففي عام 2018 جاء الأردن في المرتبة 129 من أصل 149 دولة بدرجة متواضعة بلغت 0.075. وقد شهد عام 2020 تحسناً ملموساً، حيث ارتقى الترتيب إلى 113 وبلغت الدرجة 0.121. غير أنّ هذا التقدم لم يستمر، إذ تراجع المؤشر في عام 2021 إلى المرتبة 144 قبل أن يعاود التحسن التدريجي ليصل إلى المرتبة 115 في عام 2024 بدرجة 0.117. وتُظهر هذه التقلبات محدودية الاستقرار في مسار التمكين السياسي للمرأة رغم وجود مؤشرات إيجابية نسبياً خلال الأعوام الأخيرة.

فيما يتعلق بالتمثيل البرلماني، بقي حضور النساء في مجلس النواب منخفضاً خلال السنوات الماضية، ففي انتخابات 2020 حصلن على حوالي 11.5٪ من المقاعد، ثم ارتفع التمثيل في انتخابات 2024 إلى 19.6٪ (27 نائبة من أصل 138 مقعداً). حيث يظهر هذا التطور تحسّناً إلا أنه لا يزال دون المستوى المأمول من حيث تمثيل النساء مقارنة ببعض المعايير الدولية.

في المقابل، سجّل التمثيل الوزاري تطوراً لافتاً، حيث ارتفعت نسبة النساء في مجلس الوزراء من 7.1٪ في عام 2018 إلى 22.22٪ في عام 2024 الأمر الذي أسهم في تقدم ترتيب الأردن من المرتبة 124 إلى المرتبة 75 عالمياً وتؤكد هذه المؤشرات أنّ الحكومة الأردنية خطت خطوات ملموسة لتعزيز حضور المرأة في مواقع السلطة التنفيذية، مقابل تباطؤ نسبي في مستوى مشاركتها ضمن السلطة التشريعية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن المؤشرات السياسية المرتبطة بالمرأة في الأردن قد شهدت تقدماً ملحوظاً لا سيما في التمثيل الوزاري بينما ما تزال المشاركة البرلمانية دون المستوى المأمول ويقتضي هذا الواقع إجراء المزيد من الإصلاحات القانونية، إلى جانب ترسيخ تحولات مجتمعية داعمة لضمان مشاركة سياسية فعّالة ومستدامة للمرأة الأردنية في مختلف مواقع صنع القرار.

3. مؤشر قوة المرأة في المشاركة السياسية (Women's Political Empowerment Index)

يعد "مؤشر قوة المرأة" من الأدوات التحليلية التي تقيس مدى المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية، وهو صادر عن مجلس العلاقات الخارجية ضمن إطار برنامج المرأة والسياسة الخارجية (Women and Foreign Policy). يركّز هذا المؤشر على خمسة مجالات رئيسية: تمثيل النساء في المجالس التشريعية الوطنية، وفي التشكيلات الوزارية، وفي قوائم المرشحين للانتخابات النيابية، وفي الهيئات المحلية المنتخبة.

ويحتسب "مؤشر التكافؤ السياسي" كنسبة مئوية (من 0 إلى 100)، تعكس تمثيل المرأة العددي مقارنة بالرجال في هذه المجالات، دون أن يتناول بالضرورة تأثير النساء في صنع القرار أو توجهاتهن السياسية. حيث

يتم تحويل البيانات إلى نسب عددية، ومن ثم تُحسب درجة كل مجال بشكل مستقل، ويمثل الرقم 100 الحد الأعلى في حال بلغ تمثيل النساء 50٪ أو أكثر من مجموع المشاركين.

أبرز الاستنتاجات

- ما زال حضور النساء في مجلس النواب منخفضًا، حيث تراوحت نسبتهن بين 11.5٪ في عام 2020 و19.6٪ في 2024، ما يعكس استمرار التحديات المؤسسية والاجتماعية أمام وصول النساء إلى السلطة التشريعية.
- سجلت النساء تقدمًا ملحوظًا في مجلس الوزراء، إذ ارتفعت نسبتهن من 7.1٪ في 2018 إلى 22.22٪ في 2024، وهو ما انعكس إيجابياً على ترتيب الأردن العالمي في مؤشر التمكين السياسي ويعكس فعالية السياسات الحكومية الداعمة للتمثيل النسائي في المناصب التنفيذية العليا.
- لم تتول أي امرأة منصب رئيس وزراء أو أي منصب قيادي تنفيذي رئيسي منذ استقلال الأردن عام 1946.
- يوضح مؤشر قوة المرأة في المشاركة السياسية استمرار فجوات النوع الاجتماعي في المجالات السياسية، حيث تبقى نسبة التمثيل النسائي أقل من 50٪ في معظم المجالات، بما فيها المجالس التشريعية والقوائم الانتخابية والهيئات المحلية، ما يشير إلى أن التقدم الكمي لا يضمن بالضرورة تأثيرًا فعليًا في صنع القرار.
- القيود الثقافية والاجتماعية، وقلة الدعم المؤسسي، وعدم توفر برامج تمكين مستدامة، تحد من قدرة النساء على الوصول إلى المناصب التشريعية والتنفيذية بشكل متوازن مع الرجال.
- هناك فرص لتعزيز التمكين السياسي من خلال توسيع نطاق الكوتا النسائية في البرلمان والمجالس المحلية، ودعم البرامج التدريبية والتأهيلية للمرشحات السياسيات الشابات، وتعزيز السياسات الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء بما يسهم في بناء قاعدة قوية لدعم المشاركة السياسية المستدامة.

رابعاً: النوع الاجتماعي

يمثل تحليل النوع الاجتماعي أداة أساسية لفهم مستوى المساواة بين الجنسين في الأردن، وهو يعكس تقدم السياسات الوطنية والجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في مختلف المجالات الحيوية. ويستند هذا التحليل إلى مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يقيس الفجوات بين الذكور والإناث في أربعة محاور رئيسية: المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل التعليمي، الصحة والبقاء، والتمكين السياسي.

1. مؤشر الفجوة بين الجنسين – منتدى الاقتصاد العالمي

يوضح الجدول أدناه تطور أداء الأردن في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين ومكوناته الفرعية خلال الفترة 2018–2024:

جدول (7): تطور أداء الأردن في مؤشرات الفجوة العالمية بين الجنسين ومكوناته الفرعية

المؤشر الفرعي	2018 الترتيب	2018 الدرجة	2020 الترتيب	2020 الدرجة	2021 الترتيب	2021 الدرجة	2022 الترتيب	2022 الدرجة	2023 الترتيب	2023 الدرجة	2024 الترتيب	2024 الدرجة
المؤشر العام	138/149	0.605	138/153	0.623	131/156	0.638	122/146	0.639	126/146	0.646	123/146	0.652
المشاركة الاقتصادية والفرصة	144	0.375	145	0.408	133	0.538	125	0.537	125	0.542	129	0.536
التحصيل التعليمي	45	0.998	81	0.991	84	0.991	66	0.993	66	0.994	45	0.998
الصحة والبقاء	102	0.971	103	0.971	145	0.957	136	0.957	138	0.957	140	0.957
التمكين السياسي	129	0.075	113	0.121	144	0.066	136	0.069	124	0.093	115	0.117

⇐ تحليل تطور المؤشر

تشير المؤشرات إلى تحسُّن تدريجي في موقع الأردن على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2024. فقد تقدّم ترتيبه من المركز 138 من أصل 149 دولة في عام 2018 إلى المركز 123 من أصل 146 دولة في عام 2024، تزامنًا مع ارتفاع في الدرجة الكلية من 0.605 إلى 0.652.

- **محور المشاركة الاقتصادية**، سُجّل تحسُّن ملحوظ في الدرجة من 0.375 إلى 0.536، إلا أن الأردن لا يزال يُصنَّف ضمن الدول الأقل ترتيبًا في هذا المجال.
- **محور التحصيل التعليمي**، حافظ الأردن على مرتبة متقدمة جدًا ودرجة شبه مكتملة طيلة السنوات الماضية.

- **محور الصحة والبقاء**، استقرت الدرجة عند 0.957، إلا أن ترتيب الأردن تراجع نسبيًا، ما يشير إلى تراجع أدائه مقارنة بدول أخرى.
- **محور التمكين السياسي**، سُجّل تحسُّن طفيف في كل من الدرجة والترتيب خلال عام 2024، حيث بلغت الدرجة 0.117، غير أن الفجوة لا تزال كبيرة وتستدعي المزيد من الجهود لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية.

ومن أبرز الإنجازات الوطنية التي ساهمت في هذا التحسن

- ← إطلاق السياسة الوطنية لريادة الأعمال، مع تضمين منظور النوع الاجتماعي في مضامينها.
- ← تنفيذ مبادرة تسريع التكافؤ بين الجنسين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي.
- ← إصدار نظام العمل المرن عام 2024 لتعزيز فرص العمل التشاركي.
- ← تقديم دعم جزئي للمشاريع الرقمية التي تقودها النساء، وتمكين الريادات في هذا المجال.
- ← تنفيذ برامج تدريب مهني موجهة للنساء ضمن مبادرات وطنية رسمية.

التقييم الختامي

تعكس دراسة أداء المرأة في المؤشرات العالمية في الأردن واقعًا مركبًا يتراوح بين تحقيق إنجازات ملموسة في بعض المجالات، واستمرار التحديات في مجالات أخرى. ففي قطاع التعليم، تظهر المرأة الأردنية تفوقًا ملحوظًا، لا سيّما في مراحل التعليم العالي، حيث تفوق معدلات التحاقها في بعض التخصصات معدلات الذكور، ما يجعل التعليم إحدى أبرز نقاط القوة في مسار تمكين المرأة.

ومع ذلك، لا ينعكس هذا التفوق الأكاديمي بشكل فعّال على المشاركة الاقتصادية، إذ لا تزال المرأة تواجه فجوة واسعة في سوق العمل، تتجلّى في تدنّي معدلات المشاركة الاقتصادية، واستمرار التفاوت في الأجور، وفرص الترقّي، والحصول على التمويل، رغم وجود مبادرات مشجعة لريادة الأعمال النسائية.

أما على الصعيد السياسي، فقد أسهمت الكوتا في ضمان حدّ أدنى من التمثيل النسائي في البرلمان، إلا أن المشاركة الفاعلة والتأثير الحقيقي في صناعة القرار لا يزالان محدودين، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل، منها الثقافة السياسية التقليدية، والمعوقات التشريعية القائمة. وفيما يتعلّق بقضايا النوع الاجتماعي، ورغم وجود أطر مؤسسية وسياسات وطنية داعمة، مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، إلا أن ضعف التنفيذ العملي، واستمرار الصور النمطية المرتبطة بدور المرأة، يقلّلان من فاعلية هذه الجهود.

ويُظهر التقرير أن الفجوة بين الجنسين لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تمتد لتشمل البنية الاجتماعية والاقتصادية ككل. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحّة إلى اعتماد استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال إصلاح السياسات العامة، وتوسيع الفرص الاقتصادية للنساء، وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، إلى جانب دعم تحوّل ثقافي مجتمعي يضمن مشاركة فعّالة ومستدامة للمرأة في جميع المجالات.

التوصيات

تم تقسيم التوصيات إلى أربعة محاور رئيسية هي: الاقتصاد، التعليم، التمكين السياسي للمرأة، والنوع الاجتماعي، وذلك بهدف دعم السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفيما يلي أبرز التوصيات:

المحور 1: الاقتصاد

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم حوافز ضريبية للشركات التي توظف النساء وتدعم ريادتهن.
- تطوير البيئة التشريعية لحماية النساء العاملات في القطاع غير المنظم.
- توسيع برامج التمويل والدعم الفني للمشاريع الصغيرة التي تقودها النساء، خصوصاً في المناطق الريفية.
- تبسيط الإجراءات الضريبية لدعم ريادة الأعمال النسائية.
- تعزيز الشفافية وتوجيه الموارد العامة من خلال نشر تقارير مالية واضحة حول دعم ريادة الأعمال، وإشراك القطاع الخاص في الرقابة.

المحور 2: التعليم

- ضرورة مواءمة التخصصات الجامعية التي تُقبل عليها الفتيات مع متطلبات سوق العمل للحد من البطالة.
- تنفيذ برامج تعليمية موجهة في المناطق النائية للحد من التسرب المدرسي بين الفتيات.
- إطلاق مبادرات لتدريب الخريجات وربطهن بفرص العمل في القطاعين العام والخاص.
- تطوير البرامج المهنية والتقنية بالتعاون مع القطاع الخاص لمواكبة المهارات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبرمجة.
- تحديث المناهج التعليمية لربطها بسوق العمل، مع إدماج مفاهيم ريادة الأعمال والمهارات الرقمية.
- توسيع نطاق الإنترنت في المدارس، وتوفير أجهزة حديثة، وتدريب الكوادر التعليمية على استخدامها.

المحور 3: التمكين السياسي للمرأة

- فرض نسبة إلزامية (كوتا) لا تقل عن (30٪) لتمثيل النساء في التشكيلات الحكومية.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في مراقبة تعيينات المناصب العليا لضمان العدالة والتنوع.
- التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لتصميم برامج تحليلية حول أثر مشاركة المرأة سياسيًا واجتماعيًا.

- إنشاء مرصد وطني لمتابعة مؤشرات مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحليل عوامل التقدم والتراجع.

المحور 4: النوع الاجتماعي

- تحسين بيئة العمل وتعزيز حقوق المرأة من خلال إقرار سياسات مؤسسية تدعم المساواة.
- مراجعة القوانين المتعلقة بحرية التنقل والسفر للنساء وإزالة القيود المتبقية.
- ضمان التطبيق الفعّال لقانون العمل رقم 10 لسنة 2023، خاصة فيما يتعلق بحظر التمييز والتحرش.
- دمج خدمات الصحة النفسية والإنجابية في برامج الرعاية الصحية الأولية المخصصة للنساء.

المراجع

المراجع العربية

- المنتدى الاقتصادي العالمي – تقارير الفجوة بين الجنسين(2024–2019)
- البنك الدولي – مؤشرات المرأة والأعمال والقانون
- مؤشر التكافؤ بين الجنسين
- مؤشر الفجوة بين الجنسين
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية – التقارير السنوية عن سوق العمل
- تقرير GEM الأردن 2019 وبيانات APS 2023
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية
- مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية
- قانون الأحزاب وقانون الانتخاب 2022
- منتدى الاستراتيجيات الأردني
- رؤية واستراتيجية الأردن 2025
- التقارير المحلية الصادرة عن مراكز الدراسات والوزارات والمؤسسات الرسمية
- المنتدى الاقتصادي الأردني – دراسات حول تمكين المرأة اقتصاديًا
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي – تقرير أهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين)
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة – (JNCW) تقارير سنوية عن مشاركة المرأة السياسية
- مركز راصد لمراقبة الانتخابات – دراسات حول تمثيل المرأة في الانتخابات والبرلمان
- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد – تقارير النوع الاجتماعي والمساءلة
- مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية – دراسات التعليم والنوع الاجتماعي

المراجع الإنجليزية

- World Economic Forum – *Global Gender Gap Report*
  https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report
- World Bank – *Women, Business and the Law*
  https://wbl.worldbank.org
- ILO – *Gender Equality in the Labour Market*
  https://www.ilo.org
- Inter-Parliamentary Union (IPU) – *Women in Politics Map*
  https://www.ipu.org
- UN Women – *Women's Political Participation*
  https://www.unwomen.org
- Freedom House – *Women's Rights Reports*
  https://freedomhouse.org
- UNESCO Institute for Statistics – *Gender in Education*
  http://uis.unesco.org
- World Bank – *Education Gender Parity Index*
  https://data.worldbank.org
- Council on Foreign Relations – *Women's Power Index*
  https://www.cfr.org/tracker/womens-power-index